الأمم المتحدة
A/RES/65/143

Distr.: General
2 february 2011

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون
البند ١٨ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/65/434/Add.2*)]

٦٥/١٤٣ - النظام المالي الدولي والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراريها ٥٥/١٨٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٥٦/١٨١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، المعنونين كليهما ''نحو هيكل مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية''، وإلى قراراتها ٥٧/٢٤١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٨/٢٠٢ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٢٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/١٨٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/١٨٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٢/١٨٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٣/٢٠٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٦٤/١٩٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية[(١)] وإلى قرارها ٥٦/٢١٠ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢ الذي أيدت فيه توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[(٢)] وإلى خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[(٣)]،

---

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ تشير كذلك إلى إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري الذي عقد في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨[٤]،

وإذ تشير إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية وإلى وثيقته الختامية[٥]،

وإذ تشير أيضا إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية[٦]،

وإذ تسلم بالعمل الذي اضطلع به الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة لمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، وإذ تحيط علما بتقريره المرحلي[٧]،

وإذ تحيط علما بالقرارات المتخذة في ربيع عام ٢٠١٠ وفي الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي،

وإذ تعرب عن قلقها العميق إزاء الآثار السلبية المستمرة، وبخاصة في مجال التنمية، للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وهي الأزمة الأسوأ منذ الكساد الكبير، وإذ تسلم بأنه، على الرغم من عودة النمو العالمي، لا بد من مواصلة الإنعاش الذي يعد هشا ومتباينا،

وإذ تؤكد، في هذا الصدد، ضرورة معالجة مواطن الضعف وأوجه الاختلال في النظام المالي الدولي التي طال أمدها والتي أبرزتها الأزمة العالمية، وضرورة مواصلة الجهود في سبيل إصلاح النظام وتعزيزه،

وإذ تعيد تأكيد مقاصد الأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في ميثاقها، بما في ذلك التعاون الدولي على حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني، وجعل الأمم المتحدة مركزا لتنسيق الإجراءات التي تتخذها الدول من أجل بلوغ مقاصدها المشتركة، وإذ تكرر تأكيد ضرورة تدعيم الدور القيادي للأمم المتحدة في تعزيز التنمية،

---

(٤) القرار ٦٣/٢٣٩، المرفق.

(٥) القرار ٦٣/٣٠٣، المرفق.

(٦) انظر القرار ٦٥/١.

(٧) A/64/884.

وإذ تكرر تأكيد ضرورة أن يدعم النظام المالي الدولي النمو الاقتصادي المطرد الشامل المنصف والتنمية المستدامة والجهود من أجل القضاء على الجوع والفقر في البلدان النامية، وأن يسمح في الوقت ذاته بالتعبئة المتسقة لجميع مصادر تمويل التنمية،

وإذ تؤكد أهمية الالتزام بكفالة وجود قطاعات مالية محلية سليمة تسهم إسهاما حيويا في جهود التنمية الوطنية، باعتبارها عنصرا مهما في أي هيكل مالي دولي داعم للتنمية،

وإذ تسلم بأهمية الحكم الرشيد إلى جانب تولي السلطات الوطنية زمام السياسات والاستراتيجيات، وإذ تذكر بالالتزام بتعزيز فعالية وكفاءة المؤسسات الاقتصادية والمالية على جميع المستويات، باعتبارها جهات رئيسية تحدد مسار النمو والتنمية المستدامين والشاملين للجميع في المجال الاقتصادي على المدى الطويل، وبتسريع وتيرة التعافي الجماعي من الأزمة، بوسائل منها تحسين الشفافية والقضاء على الفساد وتعزيز الإدارة،

وإذ تؤكد أن الإدارة الجيدة على الصعيد الدولي أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، وإذ تكرر، في هذا الصدد، تأكيد أهمية تعزيز الإدارة الاقتصادية العالمية عن طريق التصدي للأنماط الدولية للتمويل والتجارة والتكنولوجيا والاستثمار التي تؤثر في إمكانيات تحقيق التنمية للبلدان النامية من أجل كفالة تهيئة بيئة اقتصادية دولية دينامية ومؤاتية، وإذ تكرر أيضا تأكيد ضرورة اتخاذ المجتمع الدولي، تحقيقا لهذه الغاية، جميع التدابير الضرورية والمناسبة، بما في ذلك كفالة تقديم الدعم اللازم للإصلاح الهيكلي وإصلاح الاقتصاد الكلي، وإيجاد حل شامل لمشكلة الديون الخارجية وزيادة إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق،

وإذ تحيط علما بتقرير لجنة الخبراء المعنية بالإصلاحات في النظام النقدي والمالي الدولي التي دعا إلى عقدها رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين[٨]،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٩]؛

٢ - **تسلم** بالضرورة الملحة لتعزيز تماسك وإدارة واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية وبأهمية كفالة اتسامها بالانفتاح والإنصاف وشمولها للجميع من أجل تكملة الجهود الإنمائية الوطنية المبذولة لضمان النمو الاقتصادي المطرد وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

---

(٨) انظر A/63/838.

(٩) A/65/189.

٣ - **تلاحظ** الجهود المهمة المبذولة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لمواجهة التحديات التي تمثلها الأزمة المالية والاقتصادية، من أجل ضمان العودة الكاملة إلى نمو يقترن بفرص عمل جيدة، ولإصلاح وتعزيز النظم المالية وتوليد نمو عالمي قوي ومستدام ومتوازن؛

٤ - **تعيد تأكيد** أن النمو الاقتصادي العالمي ووجود نظام مالي دولي مستقر بإمكانهما، في جملة أمور، أن يدعما قدرة البلدان النامية على تحقيق أهداف سياساتها الوطنية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتؤكد أهمية الجهود التعاونية والمنسقة التي تبذلها جميع البلدان والمؤسسات لمواجهة أخطار عدم الاستقرار المالي؛

٥ - **تلاحظ** أن الأمم المتحدة، بالنظر إلى عضويتها العالمية وشرعيتها، توفر منتدى فريدا ورئيسيا لمناقشة المسائل الاقتصادية الدولية وتأثيرها في التنمية، وتعيد تأكيد أن الأمم المتحدة تحتل مكانة تخولها المشاركة في مختلف عمليات الإصلاح الرامية إلى تحسين وتعزيز الأداء الفعال للنظام والهيكل الماليين الدوليين، مع التسليم بأن الولايات المنوطة بالأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية تكمل إحداهما الأخرى، مما يجعل تنسيق أعمالها أمرا بالغ الأهمية؛

٦ - **تشير**، في هذا الصدد، إلى العزم المعقود على تعزيز التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والتجارية والإنمائية المتعددة الأطراف، بغية دعم النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في أنحاء العالم، على أساس الفهم الواضح لولاياتها وهياكل إدارتها واحترامهما؛

٧ - **تؤكد** أن الأزمة المالية والاقتصادية أكدت ضرورة الإصلاح وأضافت زخما جديدا للمناقشات الدولية الجارية بشأن إصلاح النظام والهيكل الماليين الدوليين، بما فيها المناقشات بشأن المسائل المتعلقة بالولاية والنطاق والإدارة والاستجابة والتوجه الإنمائي، حسب الاقتضاء، وتشجع، في هذا الصدد، على مواصلة الحوار المفتوح والشامل للجميع والشفاف؛

٨ - **تشير** إلى وجوب توخي البلدان المرونة اللازمة لتنفيذ التدابير المعاكسة للدورة الاقتصادية ولاتخاذ إجراءات محددة الهدف وملائمة لاحتياجاتها للتصدي للأزمة، وتدعو إلى تبسيط الشروط بما يكفل حسن توقيتها وملاءمتها للاحتياجات وتحديد أهدافها ودعمها للبلدان النامية في مواجهة التحديات المالية والاقتصادية والإنمائية؛

٩ - **تلاحظ**، في هذا الصدد، التحسن الذي طرأ مؤخرا على إطار صندوق النقد الدولي للإقراض، من خلال جملة أمور منها تبسيط الشروط واستحداث صكوك أكثر مرونة

من قبيل تقديم ائتمانات مرنة، مشيرة إلى ضرورة خلو البرامج الجديدة والجاري تنفيذها من أي شروط مسايرة للدورة الاقتصادية لا مبرر لها؛

١٠ - **تعيد تأكيد** ضرورة التصدي للقلق الذي كثيرا ما يجرى الإعراب عنه إزاء مدى تمثيل البلدان النامية في الهيئات الرئيسية لوضع المعايير، وترحب، بالتالي، بزيادة عدد أعضاء منتدى تحقيق الاستقرار المالي الذي أعيد إنشاؤه في عام ٢٠٠٩ ليصبح مجلس تحقيق الاستقرار المالي، وزيادة عدد أعضاء لجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف، باعتبار ذلك خطوة في الاتجاه الصحيح، وبتزايد تواصلهما مع غير الأعضاء، وتشجع الهيئات الرئيسية لوضع المعايير على مواصلة النظر في عضويتها والعمل في الوقت نفسه على تعزيز فعاليتها، بهدف توسيع قاعدة تمثيل البلدان النامية، حسب الاقتضاء؛

١١ - **تسلم** بدور تدفقات رؤوس الأموال الخاصة في تعبئة التمويل من أجل التنمية، وتؤكد التحديات التي تشكلها التدفقات المفرطة القصيرة الأجل لرأس المال إلى العديد من البلدان النامية، وتشجع على مواصلة النظر في منافع ومساوئ التدابير التي يتوخى فيها الحيطة على مستوى الاقتصاد الكلي المتاحة للتخفيف من تأثير تقلبات تدفق رؤوس الأموال، وتطلب إلى الأمين العام أن يأخذ ذلك بعين الاعتبار لدى إعداد تقريره عن تنفيذ هذا القرار؛

١٢ - **تلاحظ** أن بإمكان البلدان النامية أن تسعى، كحل أخير، إلى التفاوض، على أساس كل حالة على حدة ومن خلال الأطر القائمة، من أجل التوصل إلى اتفاقات بين المدينين والدائنين بشأن التوقف مؤقتا عن تسديد الديون للمساعدة على تخفيف الآثار السلبية للأزمة وتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي؛

١٣ - **تعيد تأكيد** ضرورة مواصلة توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في صنع القرار ووضع المعايير في المجال الاقتصادي على الصعيد الدولي، وتحيط علما بالقرارات المهمة المتخذة في الآونة الأخيرة بشأن إصلاح هياكل إدارة مؤسسات بريتون وودز والحصص وحقوق التصويت الخاصة بها التي تجسد بشكل أفضل الواقع الراهن وتعزز صوت ومشاركة البلدان النامية، وتعيد تأكيد ضرورة مواصلة إصلاح إدارة تلك المؤسسات لزيادة فعاليتها ومصداقيتها وخضوعها للمساءلة وشرعيتها؛

١٤ - **تدعو**، في هذا الصدد، إلى التسريع في تنفيذ الإصلاح المتعلق بقوة تصويت البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في البنك الدولي، على نحو ما أيدته لجنة التنمية في بيانها المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠ وفي تنفيذ قرار المجلس التنفيذي

لصندوق النقد الدولي المتخذ في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ بشأن الحصص وحصص الأصوات والإدارة؛

١٥ - **تلاحظ** أن مخصصات حقوق السحب الخاصة ساهمت في زيادة السيولة النقدية العالمية، وأن هناك مناقشات بشأن الخيارات المتعلقة بالسياسات العامة لتعزيز استقرار النظام النقدي الدولي على المدى الطويل وحسن أدائه، بما في ذلك الدور الذي يمكن لحقوق السحب الخاصة أن تؤديه والدور التكميلي لمختلف الترتيبات الإقليمية في تحقيق ذلك، وتطلب إلى الأمين العام أن يأخذ ذلك بعين الاعتبار لدى إعداد تقريره عن تنفيذ هذا القرار؛

١٦ - **تقر** بأن المراقبة الفعالة الشاملة المتعددة الأطراف ينبغي أن تكون جزءا أساسيا في الجهود الرامية إلى منع نشوب الأزمات، وتؤكد ضرورة تعزيز مراقبة السياسات الاقتصادية للبلدان التي بها مراكز مالية كبرى وتأثيرها على جملة أمور، منها أسعار الفائدة الدولية وأسعار الصرف وتدفقات رؤوس الأموال، بما في ذلك التمويل الخاص والعام في البلدان النامية؛

١٧ - **تؤكد** الضرورة الماسة لزيادة فعالية التنظيم والإشراف، وبخاصة فيما يتعلق بجميع المراكز المالية والصكوك والجهات الفاعلة الرئيسية، بما فيها المؤسسات المالية الهامة للنظام ووكالات التصنيف الائتماني وصناديق التحوط، وتلاحظ الجهود الجارية في هذا الصدد، بما فيها الجهود التي تبذلها لجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف ومجلس تحقيق الاستقرار المالي، وتؤكد، مع التسليم باختلاف منطلقات العمل والظروف الوطنية ، أهمية تحقيق التقارب بين القوانين على الصعيد العالمي من أجل منع استغلال الفراغ القانوني وتنفيذ المعايير على الصعيد العالمي؛

١٨ - **تدعو** المؤسسات المالية والمصرفية الدولية إلى تعزيز شفافية آليات تصنيف الأخطار، مشيرة إلى ضرورة أن تزيد تقييمات الأخطار السيادية التي يجريها القطاع الخاص إلى أقصى حد من استخدام مقاييس دقيقة وموضوعية وشفافة، الأمر الذي يمكن أن تيسره البيانات والتحليلات العالية الجودة، وتشجع المؤسسات الإنمائية المعنية، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، على مواصلة عملها بشأن هذه المسألة، بما في ذلك ما لها من تأثير محتمل على إمكانيات تحقيق التنمية في البلدان النامية؛

١٩ - **تهيب** بالمصارف الإنمائية والصناديق الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية ودون الإقليمية مواصلة الاضطلاع بدور حيوي في تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بوسائل منها تنسيق العمل، حسب الاقتضاء، وتؤكد أن تعزيز المصارف الإنمائية الإقليمية والمؤسسات المالية دون الإقليمية بإمكانه أن

يضيف دعما ماليا مرنا إلى الجهود الإنمائية الوطنية والإقليمية، مما يعزز، بالتالي، توليها زمام الأمور وفاعليتها بوجه عام، وترحب، في هذا الصدد، بالزيادات الأخيرة في رؤوس أموال المصارف الإنمائية الإقليمية والمتعددة الأطراف، وتشجع، إضافة إلى ذلك، الجهود الكفيلة بتوفير تمويل كاف للمصارف الإنمائية دون الإقليمية؛

٢٠ - **تشجع** على تعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بوسائل منها المصارف الإنمائية الإقليمية ودون الإقليمية والترتيبات التجارية والمتعلقة بالعملات الاحتياطية وغيرها من المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية؛

٢١ - **تؤكد** ضرورة مواصلة تحسين معايير الإدارة في الشركات والقطاع العام، بما فيها معايير الإدارة المتصلة بالمحاسبة ومراجعة الحسابات واتخاذ تدابير لضمان الشفافية، مشيرة إلى الآثار المعرقلة الناجمة عن السياسات غير الملائمة؛

٢٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، على أن يعد بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز وغيرها من الجهات المعنية؛

٢٣ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والستين، في إطار البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي''، البند الفرعي المعنون ''النظام المالي الدولي والتنمية''.

الجلسة العامة ٦٩
٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠